مبدأ الفصل بين السلطات

وُلد هذا المبدأ في القرن الثامن عشر في نفس الوقت الذي ظهرت فيه الدساتير المكتوبة الأولى (الأمريكية / الفرنسية). ليس من قبيل الصدفة أن الدساتير كانت مكتوبة أولاً وقبل كل شيء من أجل فصل السلطات. في تلك الفترة، كان هذا يعني وضع حد للحكم المطلق الملكي، وضع حد للسلطة المطلقة للملك. هذا يعني أن جميع القوى كانت متداخلة في شخص الملك. لذلك كان من الضروري الفصل بين السلطات للحفاظ على الحرية، و كان من الضروري توزيع السلطة للقضاء على خطر الاضطهاد. هذا هو ما دافعت عنه مجموعة كاملة من المفكرين من القرن الثامن عشر، والذين ألهموا أعضاء المجالس التأسيسية الأمريكيين والفرنسيين: في الصف الأول كان المُلهم مونتيسكيو.

أ/- فكر مونتيسكيو: كان مونتيسكيو عضوا في برلمان بوردو. إذا كانت هناك نظرية لفصل السلطات، فإن التعبير لا يظهر على هذا النحو في كتابه الرئيسي: روح القوانين ، الذي نُشر في عام 1748. و حتى لو لم يظهر هذا المصطلح، فإنه يُطِر فكرة خاصة حوله في الفصل السادس من الكتاب الحادي عشر، حيث كان بصدد وصف الدستور الإنجليزي في تلك الفترة. فهو يقدِّم وصفا شخصيا لذلك. كان هدفه هو ضمان الحرية السياسية.

و مع ذلك، و وفقًا لمونتيسكيو، فإن الحريات السياسية تكون موجودة فقط "عندما لا يتم إساءة استخدام السلطة" ، لكنه يواصل قائلاً "إنها تجربة أبدية لِنَقُل أن أي شخص لديه سلطة سيحاول الإفراط في استخدامها، فسيستمر في ذلك حتى يجد حدودًا. " "حتى لا يستطيع الإفراط في استخدام السلطات، من الضروري بواسطة ترتيب الأمور أن السلطة توقف السلطة". تتمتع الدولة بثلاثة أنواع من السلطة: التنفيذية و التشريعية و القضائية. سيقول أن سلطة تقرير الأحكام لاغية، "القاضي هو فقط الفم" الذي ينطق بكلمات القانون. الأمر الأساسي هو عدم إعطاء السلطة التنفيذية أو التشريعية لفرد أو مجموعة من الأفراد. مونتيسكيو: عندما يتم جمع السلطة التشريعية في نفس الشخص أو في نفس هيئة القضاة مع السلطة المنفذة ، لا توجد حرية. لأنه يُخشى أن يقوم العاهل نفسه أو مجلس الشيوخ نفسه بإصدار قوانين استبدادية لتطبيقها بشكل مستبد. هذا يدل على أن مبدأ الفصل بين السلطات في القرن الثامن عشر هو مبدأ سلبي في الأساس. لا يشير إلى كيفية توزيع الوظائف الدولاتية. إنه يشير فقط إلى الكيفية التي لا يجب أن تكون عليها، حيث يحظر تراكمها أو تداخلها. لا ينبغي إعطاء كل السلطات لشخص واحد لأنه سوف يسيء استخدامها. بمعنى آخر، من الضروري للغاية الفصل بين السلطات و توزيعها على عدة سلطات. كيف؟ تصوُّر مونتسكيو لا يخبرنا بذلك. نظرًا لأن هذا المفهوم يتكون فقط من مبدأ سلبي، فمن الضروري إضافة مبادئ إيجابية.

هناك نظرية توازن/ميزان السلطات la balance des pouvoirs، المنتشرة لدى الدستوريّين الإنجليز المعاصرين لمونتيسكيو. حسب هذه النظرية، يجب توزيع السلطة بين مختلف مصالح المجتمع، التي يمثلها في القمة الملك و النبلاء و الشعب. (المجتمع الإنجليزي) يجب تمثيل مصالحه المختلفة بطريقة تجعلها متوازنة مع بعضها البعض، و توازن بعضها البعض. التوازن بحيث لا تتفوق سلطة على أخرى. في النظام المعاصر لمونتسكيو، كانت كل المصالح ممثلة بسلطة و كلها تمارس الوظيفة التشريعية.

في النظام الإنجليزي ، كانت هناك 3 هيئات جزئية للسلطة التشريعية: غرفة المنتخبين، و غرفة النبلاء une chambre nobiliaire و الملك (حق النقض)، بالإضافة إلى ذلك كان الملك هو الذي يمارس بمفرده السلطة التنفيذية.

ب/- <u>تفسيرات فكر مونتيسكيو</u>: قرأ الفقهاء المعاصرون، انطلاقا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مونتيسكيو عمومًا كما لو كان مبدأ الفصل بين السلطات الذي ذكره أنه يقتضي ضمنا، و في الوقت نفسه، تخصّص وظائف الدولة و استقلال الأجهزة الدولاتية. يجب على هذا المزيج من الاثنين أن يُوفر و يحافظ على الحرية السياسية. بعبارة أخرى، كانوا يقرأون مونتيسكيو على هذا النحو: يجب أن تكون الوظائف الثلاث للدولة التشريعية و التنفيذية و القضائية خاضعة لهيئات أو أجهزة مختلفة و كل هيئة تمارس وظيفة ، كل الوظيفة لكن لا شيء غير وظيفة واحدة. يجب ألا تتدخل كل هيئة أو جهاز بأي طريقة كانت في ممارسة وظيفة أخرى.

وفقًا للمعاصرين، لا يمكن لهذا التخصص أن يستمر إذا تمكنت إحدى السلطات من ممارسة الضغط على اسلطة أخرى. مثال: لا يمكن أن يستمر هذا التخصص في الوظائف إذا كان بإمكان السلطة التنفيذية تعيين صاحب السلطة التشريعية و إقالته. و لكي تكون الأجهزة مستقلة عن بعضها البعض، فإن ذلك يقتضي أن لا يتم تعيين الأفراد الذين يُكوِّنون كل هيئة من الهيئات من طرف الآخرين، و خاصة أن لا يتم إعفاؤهم من وظائفهم من قبل طرف آخر. إن هذا يحظر و يمنع المساءلة السياسية للسلطة التنفيذية أمام البرلمان، و يُقصي أيضًا حق السلطة التنفيذية في حل البرلمان. و بهذه الطريقة، تكون السلطات التنفيذية و التشريعية متوازنة بشكل متبادل، و بالتالي ، فإن حرية الرعايا أو الأشخاص تكون محمية. بمعنى آخر، الفصل المطلق بين السلطات، و نقول أيضًا الفصل الجامد أو الصارم بين السلطات. و مع ذلك، لم يكن هذا هو ما فهمه مونتسكيو لفصل السلطات، لأنه ذكر أيضًا آليات، مثل إسناد سلطة اتخاذ القرار أو منع (وضع القانون) بهدف أن تكون السلطات متناغمة.

ج/- <u>ممارسة فصل السلطات: تنميط الأنظمة السياسية</u>: الفصل بين السلطات هو المعيار الذي يستخدمه الكتاب القانونيون عمومًا لتصنيف الأنظمة السياسية. يمكننا التمييز بين الأنظمة السياسية المتعارضة ، التي تتركز فيها السلطة في يد شخص واحد، و تلك التي يوجد فيها فصل بين السلطات. من بين الأنظمة السياسية التي تمارس الفصل بين السلطات، يجب التمييز بينها وفقًا للطريقة التي تمارس بها هذا الفصل، من أجل ضمان توازن السلطات. يتم التمييز بين النظامين البرلماني و الرئاسي.

1/- <u>النظام البرلماني</u>

1-1- <u>تعريف النظام البرلماني</u>: النظام البرلماني هو نظام الفصل المرن أو تعاون السلطات التي يكون للحكومة والبرلمان فيها مجالات عمل مشتركة ، وممارسة وظائف مشتركة وحق في الإقالة المتبادلة. يمكن للبرلمان أن يضطلع بالمسؤولية السياسية للحكومة، و يمكن للحكومة اتخاذ قرار حل البرلمان.

2-1- <u>تنظيم النظام البرلماني</u>: من ناحية، لدينا سلطة تنفيذية ثنائية أو برأسين un exécutif bicéphale. فمن ناحية، هناك رئيس الدولة أو الملك الوراثي أو الرئيس المنتخب. رئيس الدولة هذا غير مسؤول سياسيا. اليوم، من حيث المبدأ، لم يعد يلعب دورًا سياسيًا نشطًا، لكنه يمارس سلطة قضائية أخلاقية أو نفوذ، يختلف نطاقه وفقًا لسلطته الشخصية (في إسبانيا ، كان

للملك خوان كارلوس تأثير واسع بسبب الكاريزما، و الهيبة)، أو وفقا للبنية الحزبية... بين السلطة التنفيذية و البرلمان، الحكومة برلمانية من حيث أصولها و حكومية من خلال وظائفها. إذا لم يكن لدى الحكومة ثقة البرلمان، فيجب عليها الاستقالة. و تنجم هذه الضرورة بالنسبة للحكومة عن حقيقة أنها مسؤولة سياسيا و جماعيا أمام البرلمان. يتم الإطاحة بالحكومة... برلمان من مجلسين: مجلسين أو غرفتين bicamérisme/bicaméralisme. هذا ليس ضروريا للنظام البرلماني. مثال: السويد نظام برلماني يتكون من برلمان أحادي المجلس un parlement monocaméral. يمكن أن تظل ثنائية المجلس مفيدة حتى لا يكون البرلمان قوياً للغاية في مواجهة السلطة التنفيذية المقسَّمة إلى جهازين أو سلطتين. من الأفضل أيضًا تقسيم السلطة التشريعية إلى مجلسين.

3-1- <u>أداء أو عمل النظام البرلماني</u>: يتميز بالتعاون المتوازن وفي حالات يتم الاتفاق عليه بين السلطات التنفيذية و التشريعية. أولاً، يتميز النظام البرلماني بالتعاون الوظيفي، و المشرّع يشارك في ممارسة الوظيفة التنفيذية (المصادقة على علان الحرب، و التصديق على المعاهدات)، و لا سيما أن السلطة التنفيذية تشارك في ممارسة الوظيفة التشريعية، فلديها حق المبادرة بالقوانين، و لكن الحكومة أيضا يتم الاعتراف لها بالحق في التدخل في الإجراء التشريعي. (المادة 44 من دستور 1958) يمكن إلغاء السلطات التنفيذية والتشريعية بشكل متبادل. بالفعل، من ناحية، لا يمكن للحكومة أن تحكم إلا بثقة البرلمان، و بشكل عام و أدق بثقة مجلس النواب (الغرفة السفلى)، الناتج عن الاقتراع العام (الجمعية الوطنية ، مجلس النواب، مجلس العموم). ... يقره التزام الحكومة بالاستقالة الجماعية عندما لم تعد لديها هذه الثقة. هناك طريقتان تقليديا للحكومة للتحقق من أنها لا تزال تتمتع بثقة البرلمان. يمكن لرئيس الحكومة أخذ زمام المبادرة:

- يطرح مسألة الثقة داخل البرلمان. إن آلية الثقة منصوص عليها في المادة 49-1 من الدستور.
- يمكن أن تأتي المبادرة من البرلمان الذي يوجه اقتراح أو مذكرة سحب الثقة une motion de censure. (المادة 49-3)

و هذا لمنع استعمال سلاح المسؤولية السياسية من طرف البرلمان بهدف تأكيد تفوُّقه على السلطة التنفيذية. بمعنى آخر، من أجل الحفاظ على توازن السلطات، يوجد بحوزة السلطة التنفيذية أيضًا سلاح يسمح لها بممارسة ضغط سياسي على البرلمان، و بالتالي تجنُّب وضعها (أي السلطة التنفيذية) في كثير من الأحيان في وضع الأقلية: حق الحل الذي تتمتع به السلطة التنفيذية و الذي ينطوي على تقصير مدة الولاية البرلمانية من خلال الدعوة إلى انتخابات جديدة. وهو يسمح للحكومة التي توضع في موضع أقلية من خلال البرلمان، بمناشدة البلاد (أي الناخبين) للمطالبة بحل النزاع بين البرلمان و الحكومة. الحق في الحل يعني أنه إلى جانب ثقة البرلمان، توجد ثقة الناخبين و المواطنين و هي أكثر أهمية. يجب على النواب الذين يُسقطون الحكومة إثبات أنهم في وئام مع المواطنين.

4-1- <u>تطور النظام البرلماني</u>: ظهر لأول مرة في إنجلترا. تمت إقامته في الفترة الممتدة من نهاية القرن السابع عشر و حتى نهاية القرن الثامن عشر. بين هذه الفترة، انتقلنا تدريجياً من ملكية

مطلقة (حيث يملك الملك كل الصلاحيات) إلى نظام ملكية محدود (حيث لم يعد الملك يتمتع بجميع الصلاحيات و يجب عليه تقاسم السلطة مع الغرف) إلى أفضى هذا التطور في النهاية شيئا فشيئا إلى نظام برلماني.

في بداية النظام البرلماني، كان الملك لا يزال يلعب دورًا سياسيًا نشطًا. بالطبع، هو مجبر على اختيار الوزراء من الغالبية الموجودة في الغرفة، و إلا تتم الإطاحة بالمكتب le cabinet(الحكومة الإنجليزية). لا يزال بإمكانه إسقاط الغرف أيضًا.

بمعنى آخر، و خلال فترة ما، يتعيّن على المكتب أو الحكومة الإنجليزية أن يتمتع بثقة مزدوجة من الملك و الغرف: النظام البرلماني الثنائي régime parlementaire dualiste (أو حتى أورليانيست Orléaniste: ملكية يوليو مع لويس فيليب الأول monarchie de juillet avec Louis Philippe 1er). المسؤولية السياسية المزدوجة للحكومة. في هذا الشكل الثنائي، لا يزال النظام البرلماني يظهر كنظام انتقالي بين عصرين يتسمان بتصوّرين مختلفين حول مقر السيادة. حقبة السيادة الملكية في القرن الثامن عشر و القرن العشرين حيث انتصرت السيادة الديمقراطية. من وجهة النظر هذه ، يضمن النظام البرلماني الثنائي التعايش بين شرعيتين متناقضتين: الشرعية الملكية (الملكية) والشرعية الديمقراطية التي يجسدها البرلمان ، المجلس المنتخب. مجلس الوزراء هو الجهاز الذي يضمن التعاون بين الملك والبرلمان ، فنظرًا لأنه مسؤول سياسيًا أمامهما، يمكنه الاعتماد و التحجّج بثقة و إرادة البعض أمام البعض الآخر. يمكنه محاولة الخروج بتوليفة مقبولة لكلا الطرفين.

في البداية، يوجد نظام ثنائي يقوم على التوازن بين سلطتين قائمتين على أساس شرعيتين متعارضتين. لم يكن بالإمكان أن تستمر إلا باستمرار التوازن بين هاتين الشرعيتين المتعارضتين. نحن نعلم أن الديمقراطية ستنتصر تدريجياً. لن تكون هناك سوى إرادة سياسية واحدة، هي إرادة ممثلي الشعب، و بمعنى آخر البرلمان و بالنسبة للحكومة لن تكون هناك حاجة بعد الآن للحصول على موافقة الملك. تدريجيا لم تعد الحكومة تتحمل مسؤولية سياسية أمام الملك، و لكن أمام البرلمان فقط. و بالتالي، لا يوافق على التصديق و تحمل المسؤولية السياسية عن الأفعال الملكية إلا تلك التي يوافق عليها. السلطة التنفيذية بأكملها تنتقل من يد الملك إلى أيدي الحكومة. للملك دور تمثيلي فقط. "الملك يسود لكنه لا يحكم". النظام يصبح أحادي. هناك فقط ثقة الغرفة.

اعتمادا على النظام الحزبي، يمكن لهذا النظام البرلماني الأحادي أن يعرف العديد من التطورات:

- يمكن أن يميل نحو نظام برلماني قائم على الأغلبية: هذا هو الحال إذا تميّز النظام الحزبي بالتناوب على السلطة بين قوتين سياسيتين رئيسيتين. إما حزبين أو تحالفين. تحدث هذه الحالة عندما يحتل حزب أو ائتلاف غالبية المقاعد في البرلمان تحت رقابة المعارضة و تحكيم الناخبين. في هذا النوع من النظام البرلماني الأحادي ، يوجد في الواقع التحام بين الحكومة و البرلمان لأن الانتخابات تتيح الحصول على أغلبية واضحة و مستقرة، أغلبية تشكل قيادتها الحكومة. (بريطانيا العظمى). لدى الحكومة شرعية مزدوجة حزبية (كان قائد أركان الحزب) و شرعية شعبية. الأغلبية البرلمانية تضع سلطاتها في خدمة الحكومة. لذلك نحن ننتقل إلى نظام قائم على تداخل بين السلطات، تحت رقابة المعارضة التي تتحدث في الجمعية أو في وسائل الإعلام. المسؤولية

السياسية لم تعد تلعب أي دور لأن هناك انسجام و التحام بين الحكومة و الأغلبية. تلعب المسؤولية بشكل عام لصالح الجسم الانتخابي عندما نكون بصدد تجديد الغرفة.

- على النقيض من ذلك، إذا كنا في نظام متعدد الأحزاب لا يسمح بظهور أغلبية برلمانية متماسكة ومستقرة بعد الانتخابات، فقد أقام الناخبون نظامًا برلمانيًا رشيدًا. إنه إنشاء آلية مؤسسية تهدف إلى تجنب عدم استقرار الحكومة على الرغم من عدم استقرار أغلبية مستقرة.

الآلية: منح الحكومة صلاحيات في العملية التشريعية.

2/- النظام الرئاسي: إنه أيضًا نتاج للتاريخ، إنه نظام سياسي اخترعه أعضاء الهيئة التأسيسية les constituants الأمريكية بفيلادلفيا، و الذي أطلق عليه هذه التسمية أحد رجال القانون الدستوري الإنجليز، و هو والتر باجهوت Walter Bagehot. يتميز هذا النظام بفصل صارم بين السلطات أي فصل جامد. في الواقع، يمكن تعريفه كنظام سياسي حيث يتم الحصول على توازن السلطات عن طريق الفصل العضوي و الوظيفي. السلطة التنفيذية بالكامل في يد هيئة أو جهاز غير مسؤولة أمام البرلمان، و هذا الأخير يمتلك السلطة التشريعية كاملة و لا يمكن حلّه من قبل السلطة التنفيذية.

2-1- تنظيم السلطات العمومية:

2-1-1- سلطة تنفيذية أحادية UN EXECUTIF MONOCEPHALE**:** تُسند السلطة التنفيذية بالكامل إلى نفس الشخص الذي يجمع بين منصبي رئيس الدولة و رئيس الحكومة. يتم مساعدة هذا الشخص من قبل وزراء هم معاونوه COLLABORATEURS، و يتم تعيينهم و فصلهم حسب سلطته التقديرية. لا يشكّل الوزراء هيئة منفصلة عن رئيس الهيئة التنفيذية، و من الناحية النظرية ليس لديهم سلطة اتخاذ القرار. رئيس السلطة التنفيذية مستقل عن البرلمان.

2-1-2- برلمان بغرفتين أو مجلسين UN PARLEMENT BICAMERAL UN PARLEMENT BICAMERAL**:** في الولايات المتحدة، هناك مجلسان: مجلس النواب ومجلس الشيوخ. و بعبارة أخرى، فإن ثنائية المجلس LE BICAMERALISME ليست شرطا ضروريا للنظام الرئاسي. في الحالة الفرنسية، و تحت إمبراطورية دستور عام 1848، كان هناك مجلس واحد. لكن خلاصة القول، هي أن البرلمان يتمتع بشرعية تعادل شرعية رئيس السلطة التنفيذية، ليكون سلطة معاكسة أو موازنة حقيقية.

2-2- العلاقات بين السلطات العمومية: الاستقلال العضوي و التخصص الوظيفي: جميع السلطة التنفيذية لرئيس السلطة التنفيذية. جميع السلطات التشريعية للبرلمان. في الواقع، و في الممارسة العملية، يعرف التخصّص في الوظائف بعض الفروق الدقيقة. مثال: في الولايات المتحدة، يتمتع الرئيس بحق النقض (الفيتو) تجاه الكونغرس، كما يتمتع بمبادرة تشريعية غير مباشرة، من خلال رسائل إلى الكونغرس. من ناحية أخرى ، يتدخل الكونغرس أيضًا في ممارسة السلطة التنفيذية. يجب على مجلس الشيوخ تأكيد التعيين في الوظائف الفيدرالية، بما في ذلك الوزراء و القضاة الاتحاديون، و يجب أن يوافق على المعاهدات و يجب أن يقر الكونغرس بإرسال الجيش في غضون 60 يومًا. الاستقلال العضوي: رئيس السلطة التنفيذية ليس مسؤولاً سياسياً أمام البرلمان، و هناك مبدأ اللارجعة

المتبادلة في القرارات irrévocabilité mutuelle للسلطة التنفيذية و التشريعية. في الولايات المتحدة، هناك "عزلL'IMPEACHMENT " ، لكنه إجراء سياسي-جنائي أكثر.